من الخامس من شوهرها

٧ طوتیب در زلفنک اوجنه دلی باغلامش جهان آتش
گجیاه دلی حلقه‌یی ایلر زبانه آتش

یتر بیهوده افغان ایلدی بلبل جهاندن ربع
کمینه ارولسون گلشن کمینه گلستان آتش

حاشیه مطالع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تلألأت من افق الموجودات انوار وجوده
وظهرت من تغير الممكنات آيات وجوبه وبهرت من
وجود المكونات آثار جوده والصلوة على محمد سيد المرسلين
صاحب الدعوة والرعاية وسند القول والرواية
ودليل الامة الى الهداية والسلام على آله واصحابه سكان
حرم الحماية وبعد فاني كنت فيما مضى من منتقشا عن الشيوخ
المشار اليهم بالبنان عما وقع في حاشية شرح المطالع
للامام المحقق والهمام المدقق استاد البشر والعقل الحادي
عشر سيد المحققين وسند المدققين شريف الملة والدين
روح الله روحه في اعلى العليين وجزاه ولما نسخ لفكري
الفاتر وذهني القاصر ثم اطرحتها في زوايا الهجران ونسجت

عليها عناكب النسيان من تلاطم امواج الفتن وتعاظم بحار المحن
حتى رايت صيرورة مزاج الزمان الى حد الاعتدال وتغير
ادوار الفلك الدوار من حضيض الزوال الى اوج الكمال
وما هي الا دولة السلطان الاعظم ملاذ المجد والاقبال
والكرم مفخر الامرآء والسلاطين ملجاء الفقرآء والمساكين رافع
درجات العلم والعلماء مظهر كلمة الله العليا حامي بلاد اهل الايمان
ماحي آثار الكفر والطغيان ناشر مناشر الامن والامان حدقة حديقة
اعيان الرضوان ثمرة شجرة اللطف والاحسان شجرة طيبة اصلها
في الارض وفرعها في الجنان قهرمان الزمان معز السلطنة
بامر الملك المنان سلطان بن السلطان السلطان سليم
شاه خان بن سلطان بايزيد خان اللهم شيد اركان سلطنته
بالعدل والاحسان واربط اطناب دولته باوتاد الامن والامان
واجعل اعناق اعدايه مقيدا باغلال التأسف والحرمان ولا زالت
اعلام العدل في ايام سلطنته عالية وقيم العلم في اوان تربيته غالية وتلألأت
انوار السعادة في سرادق جلاله ابدية وازهار اشجار الكرامة في حدايق

كماله سرمدية فشرعت في ترتيبها وتصحيحها ولا اعتبار بالملام من
اللئام الاوغاد والعناد من العيام الحساد متوسلا بارواح
العلماء الراسخين من اصحاب الكشف وارباب التحقيق سائلا من الحكيم
الوهاب ان يهديني طريق الصدق والصواب واليه المرجع و
المآب قوله لما كان الجميل مشتملا ولا الى آخره لا شك في ان المقصود
من هذا الكلام بيان كون هذا التعريف مشعرا بعموم متعلق الحمد لكن
يرد عليه ان المتبادر من الشارح في قوله بالجميل ان يكون صلة الوصف
فيكون الجميل محمودا به لا محمودا عليه وعموم المحمود به لا يستلزم عموم
المحمود عليه فلا يظهر عمومه الا من قوله ولم يقيدها فيكون قوله لما كان
الجميل مستدركا لا طائل تحته ويمكن ان يجاب عنه بوجوه اما اولا
فيحمل الشارح في قوله بالجميل على السببية لا الصلة وهذا الحمل وان كان
على خلاف الظاهر لكنه ملايم ومناسب لقوله قدس سره ثم الجميل ان يتناول
الاختياري وغيره اما واما ثانيا فبان يقال ليس المراد تناول الجميل لهما
كونهما من افراد الجميل بل المراد وقوع الجميل في مقابلتهما كما في قوله
قدس سره فيما بعد لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره اذ لا شك في

انه ليس المراد بعمومه للنعم الواصلة ان النعم من افراده بل المراد
انه يقع في مقابلة النعم واما ثالثا فبملاحظة مقدمة معلومة من
الخارج وهي ان كل محمود به اذا كان اختياريا يكون محمودا
عليه سواء شرط في الحمد كونه في مقابلة الافعال الاختيارية
او لم يشترط فتلخيص الكلام انه لما كان الجميل متناولا للانعام
وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال التي هي ايضا
اختيارية كما ستعرف وجهه وكان من المعلوم ان كل محمود به
اذا كان اختياريا يجوز ان يكون محمودا عليه على المذهبين
ظهر منه على المتامل فيه ان الحمد قد يكون واقعا بازاء النعمة
وقد يكون بازاء غير النعمة ظهورا ظاهرا قوله وانما اشترط
كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا انما اشترط
التعظيم الظاهري والباطني مستفاد من التكرار المفيد لكمال
التعظيم المستلزم للتعظيم الظاهري والباطني او من تخصيص
التعظيم بالتعظيم الظاهري والتبجيل بالتعظيم الباطني او من
العكس وفي التكرار الذي هو مخل في التعريفات قوله

لانه اذا ادعى عدم مطابقة الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح
لم يكن حمدا بل استهزاء وسخرية اها يرد عليه انه لا نم ان عدم
مطابقة الوصف الاعتقاد مستلزم للسخرية لان كثيرا من الافاضل
يذكرون في مدح السلاطين مثلا اوصافا على سبيل المبالغة فافهم
ولم يعتقدوهم بهذه الحيثية مع ان تلك الاوصاف ليست
سخرية بالاتفاق كيف وهم معظمون لهم والتعظيم ينافي
السخرية ولو سلم الملازمة فلا يكون الدليل مثبتا للمدعى لان
المدعى كون التعظيم الباطني شرطا للحمد والدليل انما يثبت
كون الاعتقاد شرطا للحمد وهو غير التعظيم الباطني بل التعظيم
الباطني متفرع عليه اللهم الا ان يقال مراده فلكسر بمطابقة
الاعتقاد لازمه الذي هو التعظيم الباطني وهو عد الممدوح
عظيما فيكون الدليل مطابقا للمدعى وان لم يثبت الملازمة
الممنوعة وايضا لا يثبت قوله او خالفه افعال الجوارح كون
التعظيم الظاهري شرطا في الحمد لان المفهوم من هذا القول
ان عدم مخالفة افعال الجوارح شرط في الحمد وهو لا يستلزم

التعظيم الظاهري لانه اعم منه او يتحقق عدم المخالفة بمجرد السكوت
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتعظيم الظاهري عدم
مخالفة الجوارح لا افعال الجوارح لكن يتجه عليه ان يقال
فعلى هذا لا يكون قوله لا يقال فقد اعتبرنا مطابقا لما سبق
لان المفهوم من هذا الكلام اشتراط افعال الجوارح ومن الكلام
السابق اشتراط عدم مخالفة الجوارح لا افعال الجوارح و
هذا لا يكون في مقابلة ذلك فان قلت اشتراط عدم
المخالفة مستلزم لجواز كون الجوارح مورد الحمد فيثبت
اعتبار افعال الجوارح في الحمد وظهر مقابلة قوله لا يقال
لما سبق قلت تلك الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون شرط
عدم افعال الجوارح ايضا كالاشتراط عدم مخالفة الجوارح
لكن لا نغفل من ان استلزام اشتراط عدم المخالفة لجواز
كون الجوارح موردا يثبت بعد ملاحظة ان عدم افعال
الجوارح لا يكون شرطا في الحمد وان لم يثبت مع قطع النظر
عن تلك الملاحظة قوله فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان اه

فيلزم مخالفة هذا القول لقوله وهو باللسان وحده ويلزم ايضا
اتحاد الحمد والشكر وجواب الاول قوله في الجواب ليس شيء
منهما جزءا منه وجواب الثاني قوله ولا جزئيا له قوله كما اشرنا اليه
اي بقوله لانه اذا عري عن مطابقة الاعتقاد او خالفه افعال
الجوارح لم يكن حمدا قوله ثم الجميل ان تناول الخ قيل
هذا الترديد قبيح لانه ذكر فيما سبق انه متناول لمكارم الاخلاق
ومحاسن الافعال فيكون متناولا للاختياري وغيره فالترديد
بانه هل تناوله ام لا قبيح ويمكن ان يجاب عنه بانه لا يلزم
من تناوله لمكارم الاخلاق ومحاسن الافعال تناوله لغير
الاختياري ايضا لان مكارم الاخلاق ومحاسن الافعال
قد تكون مكتسبة فهي ايضا بهذا الاعتبار اختيارية وقد تكون
جبلية فهي بذلك الاعتبار غير اختيارية فلم يلزم مما ذكر فيما سبق
تناوله للقسمين جميعا ليلزم منه تناوله لغير الاختياري ايضا
بل بقي على الاحتمال فلم يلزم من ذلك الا عدم اختصاصه
بالانعام واعلم ايضا ان هذا الاعتراض مبني على حمل

الباء الذي في قوله بالجميل والباء الذي في قوله وصفته
بصفاته الذاتية على السببية دون الصلة فافهم قوله كان الحمد
مرادفا للمدح الخ قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكونا
متحدين في كونهما في مقابلة الاختياري وغير الاختياري و
مختلفين باعتبار ان المدح قد يكون في مقابلة غير الاختياري
سواء كان في ذوي العقول او في غير ذوي العقول وان الحمد
قد يكون في مقابلة غير الاختياري اذا كان في ذوي العقول
ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت الرجل
على صباحة خده ورشاقة ويمكن ان يجاب عنه بان مراده قده
قدس سره بغير الاختياري كل ما هو غير اختياري سواء
كان قائما بذوي العقول او قائما بغير ذوي العقول لكن
بقي حينئذ احتمال ثالث وهو ان يكون الجميل متناولا
للاختياري وغير الاختياري الذي يكون قائما بذوي العقول
لا للاختياري الذي قائما بغير ذوي العقول وعلى هذا الاحتمال
فالملازمة ممنوعة قوله وقد يجاب بانه متناول الخ

هذا منع وسند اي بجار ان الجميل متناول للاختياري
وغيره ولا نسلم ترادفه الحمد للمدح لكون الجميل محمودا به
لا محمودا عليه وليست بمعارضه كما ذهب اليه البعض لان
المعارضه اقامه الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم و
الخصم لم يقم الدليل على ما ادعاه من لزوم الترادفه على
تقدير تناول الجميل للاختياري وغيره فان قيل على
تقدير كون هذا الجواب منعا وسندا يلزم ان يكون قوله
فان قيل الى آخره دخلا في السند وهو غير موجه قلنا
ان كان المراد من الدخل في سند المنع ابطال نفس السند
لا ابطال المنع فهو موجه كما قال به بعض الافاضل
قوله فلا بد حينئذ من اعتبار قيد زايد الى آخره
قيل فعلى هذا يكون هو وصفه تعالى بسبب صفاته الذاتيه
حمدا له وهو باطل قطعا كما اشار اليه بقوله قدس سره
وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه
تعالى بصفاته الذاتيه

الذاتيه حمدا له واجيب عنه بان الصفات الذاتيه قد تعالى لها
اختياريه باعتبار كونها مبدا ومنشا لصدور الافعال
الاختياريه عمن قام به هذه الصفات الذاتيه وهذا الجواب
حاسم لماده الشبهه ان كان كل ما هو صفه ذاتيه له مبدا
ومنشا لصدور الافعال الاختياريه عنه وهو غير ظاهر
ولا تغفل من انه يمكن ان يجاب على هذا التقدير باختيار الشق
الثاني من الترديد الذي وقع في لفظ الجميل فيمكن ان يجاب
باختيار كل من شقي الترديد اما باختيار الشق الاول
فبما ذكره قدس سره واما باختيار الشق الثاني فبهذا التوجيه
قوله فان قيل اذا وصف الخ هذا اعتراض على ما فهم
من كلام السابق من انه لا بد في الحمد من المحمود به والمحمود عليه و
حاصله ان الحمد لا يتوقف على المحمود به والمحمود عليه كليهما بل
يتحقق باحدهما كما اذا وصف الشجاع بشجاعته وملخص
الجواب انه لا بد في الحمد من المحمود به والمحمود عليه سواء كانا
متغايرين بالذات او بالاعتبار وفي المثال المذكور و

وان لم يتغايرا بالذات لكن متغايرين بالاعتبار فان قلت
الشجاعة لست باختيارية فلا يمكن جعلها محمودا عليها قلت
الشجاعة المكتسبة اختيارية كما يكتسب الشجاعة التي هي الملكة
المخصوصة بتعلم طريق الدخول في المعارك والمهالك
وايضا الشجاعة كما يطلق على نفس الملكة التي غير اختيارية
يطلق على اثرها الذي هو من الامور الاختيارية كالاقدام
في الحروب قوله وحيث قيدها بمحلها كانت محمودا عليها الخ
في هذه العبارة مسامحة ظاهرة وحق العبارة ان يقال
وحيث انها باعتبار الوصف كانت محمودا عليها اذ
القيام بالمحل لا مدخل له في كون الشيء محمودا عليه قوله
ومنهم من منع صحة المدح على ما ليس اختياريا الخ هذا وجه آخر
في الجواب وحاصله انا لا نسلم لزوم الترادف بين الحمد
والمدح على تقدير عموم الجميل لان المدح بغير الاختياري
او على غير الاختياري غير صحيح ومثال اللؤلؤة مصنوع
لا عبرة به لكن هذا جواب على خلاف ما قرره القوم في المدح

قوله واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد الخ
هذا اشارة الى جواب ما قيل في اثبات المقدمة الممنوعة
من ان المدح قد يكون بما ليس اختياريا ولاجل ما ليس
اختياريا كما اذا وصف الممدوح بصباحة الخد ورشاقة
القد لاجل الصباحة والرشاقة قوله بدلالته على الافعال
الجميلة الخ وجه الدلالة ان صباحة الخد ورشاقة القد
تدلان على اعتدال المزاج وهو يدل على الافعال الجميلة
قوله هذا تصريح بما فهم من لفظه الخ قيل فائدة التصريح
احترازا عن طمع الشكر باعتبار المورد لكن على هذا ينبغي
ان يصرح بذكر المتعلق ايضا قوله ضمنا الخ اراد به تبعا
اي لا اصالة وهذا يتناول الدلالة التضمنية والالتزامية
لا الدلالة التضمنية ليتجه عليه المنع بانا لا نسلم ان قول اللسان جزء مقطع
من مفهوم الوصف لجواز ان يكون قول اللسان معنى مجازيا
خارجا عن مفهومه المطابقي قوله فانك اذا قلت وصفت
فلانا لم يتبادر منه الا فعل اللسان الخ قيل عليه ان حصر

التبادر على قول اللسان يدل على انه معنى مطابقيا للوصف
لان التبادر من علامات الحقيقة وذلك ليس كذلك اذ هو
معنى تضمني له لان مفهوم الوصف هو قول اللسان الدال
على صفة الكمال وقول اللسان جزء منه فيكون دلالة الوصف
عليه تضمنيا بل يجوز ان يكون قول اللسان معنى خارجا
عن مفهومه فحمل التبادر عليه غير صحيح واجيب بان الحصر
اضافي بالنسبة الى فعل الاركان ويمكن ان يقال ايضا
ان المراد بقول اللسان الفعل المعهود اي فعل اللسان
الدال على صفة الكمال لان الاصل في الاضافة العهد
فحمل التبادر عليه صحيح واعلم ان القول المخصوص ليس حدا
لخصوصه ان اريد بالقول المخصوص القول الذي كان فيه
لفظ الحمد او ما يشتق منه كحمدت ونحمد واحمد وغيرها فيجوز
ان يراد بالخصوصية المنفية الخصوصية التي هي وقوع لفظ
الحمد فيه او ما يشتق منه فيكون الخصوصية المنفية عين الخصوصية
الاول ونفي الخصوصية على الحقيقة لانه لا اعتبار لخصوصية

لفظ الحمد وما يشتق منه في تحقق الحمد ويجوز ان يراد بها الخصوصية
التي هي مجرد القولية فيكون الخصوصية المنفية غير الخصوصية
الاول ونفيها لا على الحقيقة لان خصوصية القولية معتبرة في
تحقق الحمد كما صرح به بقوله وهو باللسان وحده بل نفيها
باعتبار انه غير معتد به كمال الاعتداد او كمال الاعتداد
باعتبار الدلالة على صفة الكمال واظهارها كما يفهم من قوله قدس سره
بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها وان اريد به القول
الدال على كمال الشيء اي مجرد القول الدال على كمال الشيء
فيجوز ان يراد بالخصوصية المنفية خصوصية كل واحد من افراد
القول المذكور فيكون نفيها على الحقيقة اذ لا اعتبار لخصوصية
شيء من افراد القول المذكور في تحقق الحمد ويجوز ان يراد بها
مجرد القولية فيكون الخصوصية المنفية غير الخصوصية الاول و
نفيها لا على الحقيقة بل باعتبار ما ذكرناه واعلم ايضا ان
المراد بما يراد بهذا القول دفع السؤال الذي نشا من قوله
وهو باللسان وحده وتقريره ان الحمد يسند الى الله تع

وتعالى حمد الله ذاته مع انه تعالى منزه عن اللسان فلا يصح قوله
وهو باللسان وحده وحاصل الدفع ان لفظ الحمد الذي
اسند الى الله تعالى مجاز عن اظهار صفة الكمال وعلاقة المجاز يفهم
من قوله بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن قوله حقيقة الحمد
اظهار الصفات الكمالية وما قيل في دفع السؤال من ان اسناد
الحمد الى الله تعالى مجازي ويكون معنى قولنا حمد الله تعالى ذاته حمد
عباده ذاته فاسند حمد العباد اليه بسببية الموجد له فتكلف
بعيد مستغنى عنه والى هذا اشار قدس سره بما نقل عنه في الحاشية من قوله
هذا هو التحقيق واما ما قيل من انه تعالى حمد ذاته بالسنة العباد
فتكلف مستغنى عنه والحاصل ان التجوز الذي ذكرناه اقرب
من ذلك التجوز فذلك التجوز بالنسبة الى ما ذكرناه تكلف مستغنى عنه
قوله بل لانه دال على صفة الكمال الخ اي بل المعتد به في كون
القول المذكور حمدا هو كونه دالا على صفة الكمال قوله ومن ثمه
قال بعض المحققين الخ اي ولاجل كون اظهار الكمال معتدا به
في الحمد قال البعض على سبيل المبالغة حقيقة الحمد اظهار الصفات

الكمالية قوله وقد يكون بالفعل اعلم ان الحامد اذا حمد نفسه
بالفعل لا بالقول يفهم منه اظهار صفة الكمال المخصوصة للمحمود و
اما اذا حمد غيره بالفعل يفهم منه اظهار صفة الكمال الغير المخصوصة
للمحمود بل يفهم منه ان المحمود متصف بصفة الكمال من غير تعيين
قوله لان الافعال التي هي اثار السخاوة الخ ورد عليه
ان اثر السخاوة وهو الاعطاء قد يترتب على غيرها من الخوف
او جلب النفع او غير ذلك وقد اشتهر ان المعلول المعين لا
يدل على علة معينة بل يدل على علة ما ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد باثر السخاوة ما هو مختص بها دون الاعم ولا شك
في ان اثر السخاوة المختص بها يدل عليها دلالة قطعية قوله
ومن هذا القبيل اي من قبيل اظهار صفة الكمال بالفعل لا بالقول
قوله فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها فان قيل
دلالة كل ذرة على صفة كماله تعالى ممنوعة غاية ما في الباب انها
تدل على ان له موجدا ما ودلالتها على ان الموجد حي قديم
عالم قادر واحد وغيرها فليس بظاهر قلنا ان كل ذرة

يدل على وجوب وجه المبدأ الأول ووجوب الوجود منبع
لجميع صفات الكمال كما حقق في موضعه فكل ذرة يدل بالوسائط
على جميع صفات الكمال قوله ومن ثمة قال أي ومن أجل أن له تعالى
حمدا بالفعل غير متناه قال عم اللهم إني لا أحصي ثناء عليك
انت تاكيد للكاف كما اثنيت على نفسك اى كما اثنيت على
نفسك ويجوز ان يكون قوله انت مبتدأ وخبره كما اثنيت
على نفسك والمعنى لا اطيق ثناء عليك بل ذاتك انت
مستحق لثناء كثنائك على نفسك اى ثناء تفصيلي غير متناه
مدلول عليه بدلالات قطعية فالكلام على الاحتمال
الاول جملة واحدة وعلى الاحتمال الثاني جملتان ثانيهما
تعليل للاول لكن الظاهر المتبادر من الحديث هو الاحتمال
الاول قوله قد ظهر بما ذكره في تعريف الحمد الخ اما المذكور
الذي يظهر منه عموم المتعلق في التعريف هو الجميل المتناول
للانعام وغيره لا ما هو من الوجوه الثلاثة المذكورة في
صدر الكتاب فارجع لتطلع عليه واما المذكور الذي

يظهر منه خصوص المورد وهو لفظ الوصف الذي
لم يكن الا باللسان قوله واما الشكر فهو عكس
ذلك الخ قال بعض الافاضل هذا الكلام يحتمل
وجهين احدهما ان الشكر على عكس الحمد في الواقع
لا في الظهور ويجوز ان يكون قوله اذ متعلق النعمة
الواصلة علة لتلك الدعوى لكن لا يصح قوله
فكانه قيل الشكر فعل ينبئ الخ اذ لا يتفرع هذا
القول على كون متعلق الشكر عاما في الواقع
ومورده خاصا وهو ظاهر وثانيهما ان
الشكر على عكس الحمد في الظهور اي يظهر خصوص
متعلق الشكر وعموم مورده مما ذكره في بيان
الشكر اعني قوله والشكر على النعمة خاصة كما
يظهر عموم متعلق الحمد وخصوص مورده مما
ذكره في تعريفه ويصح التفريع المذكور
اعني قوله فكانه قيل الخ اذ لا شبهة في ان

ظهور خصوص المتعلق وعموم المورد مما ذكره في
بيان الشكر بمنزلة القول المذكور اعني قوله فكانه
قيل الخ لكن لا يصح قوله او متعلقه النعم الواصلة
الى الشاكر لانه ان اريد بهذا القول ان الشكر
كذلك في الواقع مع قطع النظر عن الظهور فهو وان
صح في نفسه الا انه لا يصح تعليلا لدعوى الظهور وان
اريد به انه كذلك مع ملاحظة الظهور فخصوصه في
نفسه ممنوعة وهذا ظاهر اقول ويمكن ان يجاب
عن هذا الاشكال بان يقال المراد من قوله
والشكر على عكس ذلك انه على عكس ذلك
في الواقع ويصح كلا القولين اما صحة قوله
او متعلقه النعم الواصلة الخ فظ[اهر] واما صحة قوله فكانه
قيل الخ فلانه متفرع على ما ذكره الشارح من
بيان عموم مورد الشكر وخصوص متعلقه
اذ هو مفهوم منه ضمنا سيما لما كان متضمنا لقوله

قدس سره والشكر بينهما الفعل لان مفهوم الفعل يفهم
من عموم المورد اذ مورد الشكر اذا كان عاما يكون
الفعل مشتركا بين الموارد فيجب اعتبار مفهوم الفعل في
تعريف الشكر لتصدق على كل شكر سواء صدر من اللسان
او الجنان او الاركان والثانية اعني قوله ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب انعامه يفهم من خصوص المتعلق
اما فهم الثاني اعني قوله بسبب انعامه فظاهر لان
الشكر في مقابلته واما فهم الاول فلان الفعل الذي
سببه انعام المنعم لا يكون الا على وجه يشعر بتعظيمه
فيكون جميع اجزاء التعريف مفهوما من بيان
المتعلق والمورد فيصح قوله فكانه قيل الخ قوله
او متعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر الخ قوله قدس سره
في الحاشية صرح الامام الرازي بهذا القيد اشارة
الى عدم مرضيه بهذا القيد لدفع الاختلاف الذي
وقع فيما بين هذا القول وقوله قدس سره فيما سيأتي

ثم بيان النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي
لانه قد يشتبه توقفه في اعتبار هذا القيد في بيان النسبة
حيث قال اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها
الى الشاكر كان اخص واذا لم يقيد كانا متحدين قوله
وانما لم يصرح بذلك الخ اي لم يصرح بهذا التعريف
بل اكتفى بكونه مفهوما من كلام الشارح ضمنا اعتمادا
على ما ذكره في تعريف الحمد الاصطلاحي يعني ان هذا
الفهم الضمني مع ما ذكر في تعريف الحمد الاصطلاحي
بمنزلة التصريح والتفصيل وينبغي ان يعلم ان هذا
الاعتماد مبني على عدم اعتبار القيد المذكور و
هو وصول النعمة الى الشاكر في مفهوم الشكر اللغوي
لان هذا القيد المذكور لا يفهم من كلام الشارح اصلا
ولا مما ذكره في تعريف الحمد الاصطلاحي وهذا
يظهر بادنى تامل قوله فيه نوع خفاء الخ قيل
منشأ الخفاء قلة وقوع الحمد على الذات التي لم تتعد

وهو قوله والشكر على النعمة خاصة

عنها الفضيلة لان الانسان عند الاحسان و
قيل وجه الخفاء ان الشارح لم يصرح بذكر
المتعلق بل اكتفى في الدلالة عليه بما ذكره قدس سره
من كون الجميل متناولا للانعام وغيره وعدم
تقييد الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة وشهرة
كون الحمد في مقابلة النعمة وعدم شهرة كونه
بازاء الفضائل فاحتاج الى التعرض للثالث
قوله لان الحمد قد يترتب على الفضائل الخ قوله
وهي المزايا المتعدية الخ يرد عليه ان المزية عبارة
عن الفضيلة وهي لا تتعدى اصلا لا يقال المراد
بتعدي المزية تعديها باعتبار الاثر لانا نقول
التعدي بهذا الاعتبار مشترك بين الفواضل
والفضائل نعم ان فسر الاول بالمزايا المتعدية
والثاني بالمزايا الغير المتعدية ويمكن ان يجاب عنه
بما قيل من ان وصف المزايا بالمتعدية مجاز عقلي

من قبيل الاسناد الى السبب المقتضي كالاعطاءات فانها
فرايا بعضي تعدى العطايا والفضايل وان كان اثرها
متعديا لكن لا يكون سببا مقتضيا لتعدي اثرها فعلى
هذا يجب ان يكون المراد بالمواهب والعطايا المواهبية
والاعطاءات قوله الا ان سياقه كلام المص الخ
هذا اعتذار عن جانب الشارح في تفسير كل من الالاء
والنعماء بمعنى على حدة قوله فانه لما خص الحمد الخ هذا
تعليل لكون سياق كلام المص مقتضيا لتخصيص كل
من الالاء والنعماء بمعنى على حدة وتلخيصه انه لما كان
الحمد والشكر امران متغايران لخوز انفكاك كل منهما
عن الاخر وخص المص الحمد بالالاء بان عد منها لا
من النعماء وخص الشكر بالنعماء ولم يعده من الالاء
اقتضى ذلك ان يكون المراد بالالاء معنى له مزيد
اختصاص بالحمد وبالنعماء معنى له مزيد اختصاص
بالشكر ولا شك ان الحمد نعمة ظاهرة واشرف افراد

الشكر اعني الشكر القلبي نعمة باطنة فللنعمة الظاهرة مزيد
اختصاص بالحمد وللنعمة الباطنة مزيد اختصاص
بالشكر ومطلق النعمة لا اختصاص له بشيء من الحمد
والشكر فاقتضى سياق كلام المص ان يكون الالاء
بمعنى النعم الظاهرة والنعماء بمعنى النعم الباطنة فان قلت
لانم مزيد اختصاص النعم الباطنة بالشكر لانه يحصل
من اللسان والجوارح اللذين هما من النعم الظاهرة
فما المرجح لتفسير النعماء بالنعم الباطنة وما قيل من
ان اشرف افراد الشكر نعمة باطنة لا يجدي نفعا
لان وقوع الشكر من المورد بن الاخرين اعني
اللسان والجوارح تعاوم الاشرفية قلت
المرجح رعاية مقابلتها بالالاء التي عد الحمد منها
كما اشار اليه قدس سره بقوله فناسب ان يفسر بالنعم
الباطنة رعاية للمقابلة هذا وجه تفسير الالاء بالنعم
الظاهرة والنعماء بالنعم الباطنة اما وجه كون

الحمد على الآلاء التي هي النعم الظاهرة لانه نعمة ظاهر المورد
وكل نعمة ظاهر المورد فهو نعمة ظاهرة فالحمد نعمة ظاهرة
واما وجه كون الشكر على النعماء التي هي النعم الباطنة
انه نعمة اشرف موارده النعم الباطنة وكل نعمة
اشرف موارده نعمة باطنة يناسب ان يكون نعمة
باطنة فالمناسب ان يكون الشكر نعمة باطنة قوله
ما لم ينضم اليه فعل القلب لم يدل عليه قولهم في تعريف
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما لانه
اذا كان الباعث على التعظيم الظاهري كونه منعما
فلا بد هناك من تعظيم باطني ايضا اذ انعام المنعم
لا يمكن ان يكون منشأ للاستهزاء والسخرية قوله
لانها نعم جليلة في انفسها مع كونها وسايل الى نعم
اخرى اه يعني ان الحواس الظاهرة والباطنة وما
يلائمها من المحسوسات تلك الحواس نعم جليلة في
انفسها ومع ذلك هي وسايل الى نعم اخرى هي الادراكات

بانواعها من التصورات المتعلقة بالجزئيات والكليات
الضرورية والنظرية والتصديقات كذلك فتكون
في غاية الجلالة وذلك لان النفس الناطقة في مبدإ
الفطرة خالية عن العلوم كلها والحواس الظاهرة
والباطنة كلها آلات لها لادراكاتها فاذا استعملت
النفس تلك الآلات ادركت الجزئيات التي هي ملابساتها
وهي الجزئيات التصورية الضرورية فتنبهت
لما بينها من المشاركات والمباينات وهي الكليات
التصورية الضرورية فاستعدت لان يعرض عليها
الجزم او الظن بنسبة بعضها الى بعض ايجابا او
سلبا اما بمجرد توجه العقل واما بالحس واما
بغير ذلك مما يتوقف عليه العلوم الضرورية وهي
التصديقات الضرورية وح فقد حصل لها التصورات
والتصديقات الضرورية التي هي مبادي للعلوم
النظرية واستعدت لاكتسابها استعدادا قويا

قوله واعلم ان قوله بحمدك اما اخبار او انشاء هذا اشارة
الى اختلاف المذهبين حيث ذهب صاحب الكشاف
الى ان الجمل الاخبارية اذا استعملت في لازم معناها
كاستعمال بحمدك في الحمد والثناء كانت الجملة انشائية
وذهب الشيخ عبد القاهر الى انها اخبارية وقال
الجملة الخبرية اذا نقلت عن معناها الخبري الى المعنى
الانشائي كنقل قولنا رحمه الله عن معناه الى المعنى
الانشائي اعني ارحمه كانت الجملة انشائية واما
اذا نقلت الى لازم معناها الذي لا يكون معنى
الجملة الانشائية فيه اصلا فلا تصير الجملة انشائية
كنقل قولنا بحمدك الى معنى المدح والثناء والالتزام
انفكاك الجملة عن نوع معناها قوله ولا يخفى عليك انه
اذا كان نفس الحمد انما يعني اشار المصنف بجعل الحمد و
الشكر من الآلاء والنعماء الى ان الاتيان بهما على التمام
لا يمكن على الانام وهذا الحمد آخر منه الحمل الاول فان قلت

التسلسل في الشكر ظاهر لان كل نعمة تستوجب الشكر عليه واما التسلسل
في الحمد فممنوع لان كون النعمة مستوجبة للحمد غير ظاهر بل تستوجب
شكرا فلا يلزم التسلسل الا في الشكر قلت معنى كون التسلسل في الحمد
انه اذا كان نعمة تستوجب الشكر عليها وهذا الشكر ايضا نعمة فيستوجب
شكرا آخر وهلم جرا فالاتيان بالحمد يستلزم التسلسل لكن في افراد
الشكر فان قلت يحكى الحمد والشكر على جميع النعم السابقة واللاحقة
على سبيل الاجمال فكيف يلزم التسلسل قلت لزوم التسلسل على
تقدير الاتيان بهما على سبيل التفصيل دون الاجمال لا يقال
هذا التسلسل في جانب المعلول وهو ليس بمستحيل لانا نقول برهان
التطبيق يبطل مطلق التسلسل سواء كان في جانب العلة او في
جانب المعلول لان التطبيق في المعلولات وان لم يمكن بالفعل
لكن يمكن فيها التطبيق وامكان التطبيق كاف في اجراء برهان
التطبيق كما صرح به بعض الافاضل قوله وتحقيق ما بينهما
اعلم اولا ان لفظ التحقيق هاهنا ليس في موقعه لعدم تقدم ما بينهما
اجمالا وثانيا ان الظاهر في الضمير انه عائد الى لفظ الحمد والشكر وما حل

السيد قدس سره على الطاهر انه علم ان ما ذكره في تحقيقها ليس ماهية
لها لان ماهية الشيء ما به الشيء هو هو كما بين في موضعه فماهية هذين
اللفظين انما تكون حروفا تألفا منها لا ما ذكره فاحتاج في
تصحيحه الى تجوز وفي وجهه خفاء فاشتغل ببيانه فقال والمعنى الحقيقي
بمنزلة ماهية الشيء اللازمة له اي اعني اطلق لفظ الماهية ههنا على المعنى
الحقيقي لذلك اللفظ على سبيل الاستعارة المصرحة بان شبه المعنى
الحقيقي لذلك اللفظ بماهية الشيء في اللزوم لان المعنى الحقيقي لازم
لذلك اللفظ كما ان ماهية الشيء لازم لذلك الشيء فاستعمل لفظ الماهية
على المعنى الحقيقي للمشابهة المذكورة واضافة الماهية الى الضمير الذي
هو عائد الى لفظ الحمد والشكر قرينة ويمكن ان يجعل اضافة المجاز صح
الماهية اليهما بيانية ويحمل الحمد والشكر على معناهما العرفي ويكون
المعنى ماهية هي الحمد والشكر العرفيان اولا ماهية ويحمل الحمد والشكر
على افرادهما ويكون المعنى على هذا وتحقيق ماهية هذه الافراد
اي الماهية العرفية لها قوله وما ذكره الآن معنى عرفي لهما او
اللفظ عند اهل العرف حقيقة اما اعلم ان هذا المعنى منقول عن واضع

المشايخ واورده امام الحرمين في واحد من كتبه وبهذا جعل لفظ
الشكر في هذا المعنى حقيقة عرفية بحيث صار المعنى اللغوي معنى مجازيا لا يخلو
عن بعد كما لا يخفى قوله فلذلك قال وتحقيق ماهيتهما اي لكون
المعنى الحقيقي كالماهية في اللزوم والمعنى المجازي كالعرض المفارق
في عدم اللزوم قال ذلك افادة للمشابهة بينهما قوله فلا ينافي
كونه فردا من افراد تلك الماهية هذا الكلام يشعر بان ماهية الحمد لو كان
هذا القول لم يجز كونه فردا من افراد تلك الماهية وذلك ليس كذلك
لجواز ان يكون ماهية الحمد هذا القول مع كونه فردا لنفسه اذ كثيرا ما
يكون الشيء فردا لنفسه كما ان مفهوم المعرف فرد من افراد نفسه
ومفهوم الكلي فرد من افراد نفسه وامثال ذلك كثيرة ان يحصى لا يقال
ان قول القائل الحمد لله قول جزئي والجزئي لا يصدق على شيء اصلا
فلا يصح ان يكون له فرد فضلا ان يكون هو فرد نفسه بخلاف معرف صح
المعرف ومفهوم الكلي فانهما مفهومان كليان لانا نقول المراد
من قوله ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله القول المشتمل على لفظ
الحمد او ما يشتق منه كما يدل عليه قوله فيما بعد لان الاولى وتمام العائدة اما

كما ستعرفه قوله كما تحققه اي فيما قال ان حمدك يدل اجمالا على
الاتصاف بالكمال فيكون حمدا قوله لان الاوهام العامية يسبق الخ
يرد عليه ان هذا الدليل يقتضي ان يختص بالنفي كل قول يشتمل على
لفظ الحمد او على ما يشتق منه لا القول الذي يشتمل على لفظ الحمد فقط
فلا يكون الدليل مثبتا للمدعى ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من
قوله ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله خصوصية هذا القول
بل كل قول يشتمل على لفظ الحمد او على ما يشتق منه كما يدل عليه عبارة
هذا القائل اعني قوله لان الاوهام العامية الخ فافهم قوله
التنزه عن سمات النقصان الخ مثل ان الواجب ليس بجسم ولا جسماني
ولا متحيز ولا حال في متحيز وانما لم يبين صفات الكمال وهي الصفات
الثبوتية كالعلم والقدرة والارادة وغيرها لشهرتها بين القوم
قوله كما نبهناك اولا الخ انما نبه اليه في صدر البحث بقوله
انما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا او باطنا
الخ ووجه الاولوية ان رجع الضمير الى الاعتقاد يدل على اشتراط
مطابقة الاعتقاد كما سبق التنبيه عليه وعلى تقدير رجع الضمير الى

الاتصاف لم يكن العبارة دالة على اشتراط مطابقة الاعتقاد
قوله اي ليس ماهيته ذلك القول المخصوص كما يسبق اليه تلك
الاوهام الخ ينبغي ان يقال وانما خص هذا الفرد بالنفي لان الاوهام
العامية يسبق الى ان الشكر ما يشتمل على لفظ الشكر او على ما يشتق
منه على قياس ما عرفت في الحمد لانه لا فرق بين الاقوال المشتملة
على لفظ الحمد او على ما يشتق منه وبين الاقوال المشتملة على لفظ
الشكر او ما يشتق منه في السبق الى الاوهام العامية لكن يمكن ان
يراد بذلك القول المخصوص القول الذي يشتمل على لفظ الحمد او
ما يشتق منه على قياس ما عرفت في الحمد فكانه قال وانما خص
هذا الفرد بالنفي لان الاوهام العامية يسبق الى ان الشكر يشتمل
على لفظ الحمد او ما يشتق منه قوله ولا القول المطلق الخ يتم
هذا في قول الشارح رحمه الله بل صرف العبد جميع ما انعم الله الخ
والا فيجب ان يقول قدس سره في الحمد انه ليس عبارة عن قول
المخصوص ولا عن قول المطلق وترك هذا القيد هنا للمقايسة
قوله وهذا لا ينافي كون الثاني جزءا منه وكون الاول فردا

جزئية أيضا أي عدم كون الشكر ذلك القول المخصوص والقول المطلق
لا ينافي كون الثاني جزءا منه أيضا قال بعض الافاضل يرد عليه انه
ان اراد بالقول المطلق مفهومه الكلي لا يصح القول بكونه جزءا من
الشكر لان جزء الشكر ما صدق عليه القول المطلق لا مفهومه وان
اراد ما صدقه لم يصح كون الاول فردا من جزئية الذي هو القول
المطلق واجاب عنه بان المراد بالقول المطلق مفهومه الكلي
ويكون المعنى انه لا ينافي كون فرد الثاني جزءا منه او ما صدقه ويكون
المعنى انه لا ينافي كون الاول فردا من مفهوم جزئية وحاصله القول
بحذف المضاف اما في عبارة الاولى على الاختيار المعنى الاول و
اما في العبارة الثانية على الاختيار المعنى الثاني هذا كلامه واقول
هذا الجواب مع كونه خلاف الظاهر يلزم تقدير المضافين لا المضاف
الواحد على الاختيار الشق الاول احدهما في قوله انه لا ينافي كون
فرد الثاني جزءا منه وثانيهما في كون الاول فردا من مفهوم جزئية لان
جزءه هو ما صدق الثاني والاول لا يصح ان يكون جزءا من ما صدق الثاني
بل من مفهومه فالصواب في الجواب ان يقال ان المراد بالقول المطلق

مفهومه الكلي وهو جزء من مفهوم التفصيلي للشكر وهو صرف العبد نظره
الى مطالعة مصنوعاته وسمعه الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته ولسانه الى وصفه
بصفات الكمال وهذا الوصف لم يكن الا القول المطلق فيكون مفهوم
القول المطلق جزءا من الشكر ويؤيده ما ذكر في شرح الطوالع من ان
الشكر ثناء باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان وبالجملة صرف
النفس والاعضاء والقوى الظاهرة والباطنة الى ما خلقت له **قوله**
يعني الاطلاع على ما فيها الخ اراد الشارح بقوله كصرفه النظر الى مطالعة
مصنوعاته الخ صرف النظر والاطلاع على ما فيها من دقايق الصنع
العجيب اي الاطلاع على كونها مصنوعة على الوجه العجيب ثم صرف
القلب الى التأمل فيها والاستدلال بها على وجود الصانع واعلم
تقييد قول الشارح ما ذكرناه بسبب ملاحظة المصنوعات تقييد المصنوعة
من حيث انها مصنوعة وبيانه ان صرف النظر الى مطالعة مصنوعاته
من حيث انها مصنوعاته يستلزم الاطلاع على ما فيها من الصنع العجب
والحكمة الانيقة فيستدل بها على وجود الصانع وصفاته والباعث
على اعتبار هذه الحيثية المقيدة بهذا المعنى ان صرف النظر الى مطالعة

مصنوعاته على اى وجه كان ليس بشكر بل الشكر صرف النظر على هذا
الوجه المذكور قوله وذلك لان المنع المذكور في تعريف الحمد الخ
اعلم ان هذا الوجه وكذا الوجه الثاني والثالث ايضا لم يكن والا على
كون الحمد اعم من الشكر مطلقا مالم يبين عدم تحقق الشكر بدون الحمد
كما لا يخفى على من له ادنى مسكة قوله ونعمه واصله الخ قرأ البعض
بالضمير ليكون قوله اذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص الخ توطيه وعلة له و
البعض الآخر قرأ بالتاء لئلا يلزم عدم دخول النعمة تحت الاعتبار
المذكور في قوله اذ قد اعتبر الخ مع انها العمدة في بيان النسبة
لكن يرد على القراءة الثانية ان يكون قوله اذ قد اعتبر فيه منعم
مخصوص هو الله سبحانه مستدركا قوله وما يقال من ان النسبة
بالعموم المطلق الخ اى النسبة بين العرفيين بسبب العموم المطلق الذى
بينهما انما يصح بحسب الوجود دون الحمل وهذا على تقدير التسليم
انما يرد على الوجه الثاني وهو ان فعل القلب او اللسان وحده
قد يكون حمدا الخ كما يشعر به قوله فيما بعد لان الحمد كصرف القلب مثلا
فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع الخ فافهم قوله دون الحمد الذى

كلام منافيه الخ وذلك لان النسبة المعتبرة بين التصورات بحسب الصدق
والحمل دون التحقق والوجود الا قليلا كما ان النسبة المعتبرة بين
التصديقات بحسب التحقق والوجود دون الصدق والحمل قوله
لا مفهومه المذكور الخ اى يصدق مفهوم الحمد وهو فعل يشعر الخ على صرف
الجميع ولقائل ان يقول هذا مناف للظاهر الذى يفهم من قول الشارح
وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح
لصدق مفهوم الحمد حينئذ على صرف الجميع ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان
مفهوم الحمد يعتبر فيه الوحدة عند التقسيم كما يعتبر في كل مقسم عند التقسيم
ومفهوم الحمد المعتبر فيه الوحدة لم يكن محمولا على صرف الجميع ولم يصدق
عليه وان كان محمولا وصادقا عليه مع قطع النظر عن تلك الوحدة
فالظاهر صحيح ويمكن ان يجاب بوجه آخر ايضا بان يقال ان الشارح اكتفى
باصول الاقسام ولم يذكر ما يحصل بالتركيب اختصارا او اعتمادا و
صرف الجميع قسم يحصل من تركيب الاقسام المذكورة لكن يبطل الظاهر
المذكور من وجه آخر اى من جهة صدق مفهوم الحمد على كف النفس عن
الكل المفطرات في الصوم فانه يصدق عليه انه فعل يشعر بتعظيم المنعم الخ

مع انه لم يكن من الاقسام المذكورة **قوله** لا تعال صرف الجميع افعال
متعددة فلا يصدق عليه الخ هذا اعتراض على ما فهم من كلام السابق
من صدق مفهوم الحمد على صرف الجميع وحاصله ان صرف الجميع افعال
متعددة فكيف يصدق عليه مفهوم الحمد مع انه فعل واحد ثم اجاب
بانا لا نم ان صرف الجميع افعال متعددة بل هو فعل واحد قد تعدد
متعلقه فيجوز وصفه بالفعل الواحد ويمكن ان يجاب عنه بوجه اخر بان
يقال انا لا نم ان يكون المراد بالفعل الذي وقع في تعريف الحمد فعلا
واحدا لجواز ان يكون المراد جنس الفعل وهو يصدق على صرف الجميع
سواء كان فعلا واحدا او افعالا متعددة وعلى تقدير ارادة الفعل الواحد
ايضا لا يجب ان يراد به الفعل الواحد بالشخص بل يجوز ان يراد به
الفعل الواحد النوعي وهو يصدق على الافعال المتعددة **قوله**
توصف بالوحدة الحقيقية الخ اراد بالوحدة الحقيقية الوحدة التي
كانت يجب نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وبالوحدة
الاعتبارية الوحدة التي كانت باعتبار المعتبر لا ما ذكره محشي
الوحدة والكثرة **قوله** والنسبة بين الحمدين انما تعرض قدس سره

لبيان النسبة بين الحمدين وبينهما الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبين
الشكرين وبينهما الحمد العرفي والشكر العرفي مع ان الشارح بين
كلتا النسبتين باوضح بيان لان كلام المنتهيين باعتبار ملاحظة
الشارح ره مغاير لهما باعتبار ملاحظة السيد قدس سره وان كان
واحدا بالذات واقتصر فيهما على مجرد الدعوى ولم يتعرض للدليل
اكتفاء بما ذكره الشارح ولا يخفى عليك قلة جدوى هذا التعرض
قوله وكذا بين العرفي والحمد اللغوي الخ اي الحمد اللغوي اعم مطلقا
من الشكر العرفي يرد عليه ان الابكم اذا صرف ماله من القلب و
الجوارح الى ما خلق لاجله يكون شاكرا لا حامدا فيكون النسبة
بينهما عموما وخصوصا من وجه لا مطلقا وجوابه ان الابكم لا يكون
شاكرا الا اذا تحرك لسانه قصدا للتسبيح والثناء مع صرف القلب
والجوارح وذلك حمد وثناء منه كما ان ذلك قراءة منه في الصلوة
قوله وبهذا المعنى ورد قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور الخ
لا يخفى عليك ان صاحب القيل استدل على ما ذكره بلفظ القليل
لكن يرد عليه ان القلة يجوز ان تكون باعتبار ما يدل عليه صيغة

المبالغة وعلى هذا فالمعنى وقليل من عبادي الشاكرين على الوجه
الكمال قوله وعرفها بعضهم بانها الدلالة الموصلة الى اشار
بقوله بعضهم الى ضعف هذا التفسير وقوة تفسير الشارح رح وبين
وجه الضعف بالنقض المذكور واستدراك لفظ العود ويمكن ان
يجاب عنهما معا اما الجواب عن النقض المذكور اما بحمل الهداية في قوله تع
واما ثمود فهديناهم الى على اعطاء اسباب الهداية واما بان يقال
معنى قوله تع واما ثمود فهديناهم ثم ارجعوا الى الكفر واما الجواب
عن الاستدراك فبان يقال لا نم الاستدراك لان دلالة طلب الوصول استخدام صح
الى المطلوب على طلب العود من موانعه التراخي فطلب ذلك صريحا
للتاكيد لا يستلزم الاستدراك ومثل ذلك كثير في الدعوات
وللقايل ان يورد النقض على تفسير الشارح رح بقوله تع والله يهدي
من يشاء حيث خص الهداية بالبعض فان كان معنى الهداية
ما ذكره الشارح رح لا وجه لتخصيصه بالبعض لتحقق الهداية بهذا المعنى
من الله تع بالنسبة الى كل فرد ويمكن ان يجاب عنه بحمل الهداية في
هذه الآية على الايصال الى المط بطريق المجاز قال الشارح رح

والالهام ايقاع معنى الخ ثم قال والحق حال القول الخ حيث
قدم تفسير الالهام على تفسير الحق مع تاخره في المتن لان الحق
والصدق تشتركان في المورد اي في الموصوف وهو قول
المطابق للواقع او الاعتقاد المطابق له فينبغي تفسيرها دفعة
واحدة وعلى الثاني فان تاخر تفسير الالهام عن تفسير الحق فقط او عن فاما ان يتاخر عن تفسير الحق صح
تفسير الصدق ايضا فعلى الاول لا يكون تفسير الحق والصدق دفعة
واحدة وعلى الثاني يلزم تاخير تفسير الالهام عن تفسير الصدق
مع تقدمه الذكري في المتن قوله اي بلا اكتساب الخ اعلم
ان المراد بالاكتساب ههنا هو الاكتساب اللغوي اي مجرد
توجه النفس لا الاكتساب الاصطلاحي الذي هو ترتيب
امور معلومة للتادي الى مجهول كما يشعر به قوله واستعاضة
والا يلزم ان يكون جميع البديهيات والحدسيات من الملهمات
وذلك باطل قوله بطريق الاستعلام الخ اعلم ان المراد
بالاستعلام ههنا ما هو اعم من الاكتساب اللغوي والاصطلاحي
او بكل منهما ليثبت عموم الاعلام من الالهام فافهم قوله

ان حمل على المعنى الاعم اما اى ان حمل التصور على مطلق الادراك
فلا اشكال وان حمل على الادراك المقابل للتصديق فيرد الاشكال
لان المتمهد مشتمل على ايضا وهو بيان النسبة بين المفهومين حاجة
بجعل هذا البيان من تتمة تعريف الحمد والشكر فيكون من توابع التصور
وزيادة الكشف فلا اشكال وقيل هذا الاشكال مبنى على كونه
الشارح اليه بلفظ هذا هو مجموع بيان مفهومى الحمد والشكر وبيان
النسبة بينهما واما اذا كان الشارح اليه بيان مفهومى الحمد والشكر
فقط فلا اشكال اذ بيان مفهوميهما من قبيل الادراك التصورية
دون التصديقية لكن يرد عليه ان هذا مخالف لوضع كلمة هذا
لانها موضوعة للاشارة الى المشار اليه القريب وبيان
مفهومى الحمد والشكر بعيد بالنسبة الى بيان النسبة بينهما وايضا
ان حمل التصور على المعنى الاخص اعنى الادراك المقابل للتصديق
فيرد الاشكال باعتبار قول الشارح رح وخص الحمد بالالآء اما
اذ هو من الصور التصديقية لا التصورية اللهم الا ان يقال
مراد الشارح رح من قوله اذا تمهد هذا التصور اما انه اذا تمهد

الصور التصديقية صح

هذا التصور الذى يدل عليه عبارة المص دلالة صريحة او ليس
فى مدلول عبارة المص غير الصور التصورية فلا يرد الاشكال
وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول كما لا يخفى
على من له ادنى مسكة قوله من المبادى العالية اما فان قيل
ان النفس متأثرة من المبدا الواحد وهو عقل الفعال
لا من المبادى العالية قلنا ان النفس متأثرة عن عقل
الفعال بلا واسطة وعن عقول آخر بواسطة العقل الفعال
فيكون النفس متأثرة عن المبادى العالية ويمكن ان يجاب
بوجه آخر بان يقال المراد بالنفس مطلق النفس سواء كانت
انسانية او فلكية لان للفلك ايضا نفس ناطقة كما بين فى موضعه
فيكون المعنى والنفس اى نفس الانسانى والفلكى متأثرة
بطريق التوضيح من المبادى العالية بلا واسطة
ولكن هذا لا يلايم قوله وهى باعتبار
هذه الجهة مؤثرة متصرفة فيما تحتها
من الابدان لعدم اطلاق البدن
على جرم الفلك وللعدم
م